

البنك المركزي العراقي
البيانات المالية
(مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)
31 كانون الأول 2014
(مع تقرير مدققي الحسابات المستقلين)

البنك المركزي العراقي

المحتويات

صفحة

2 - 1

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

3

بيان المركز المالي

4

بيان الدخل الشامل

5

بيان التغيرات في حقوق الملكية

6

بيان التدفقات النقدية

37 - 7

إيضاحات حول البيانات المالية



KPMG S.A.L. (Offshore)
Lazarieh Building - Block 01
P.O. Box: 11-8270
Beirut, Lebanon
Telephone : + 961 (01) 985501 - 985502
Fax : + 961 (01) 985503

بنية العازارية - بلوك 01
ص.ب. 11-8270 بيروت، لبنان
تلفون: 985502-985501 (1) 961
فاكس: 985503 (1) 961

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى وزارة مالية الحكومة العراقية ومحافظ البنك المركزي العراقي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة للبنك المركزي العراقي ("البنك")، والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2014 وبيانات الدخل الشامل، التغييرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما أنها مسؤولة عن نظام ضبط داخلي تحدده الإدارة على أنه ضروري لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء مادية، سواء تلك الناتجة عن غش أو تلك الناتجة عن أخطاء غير متعمدة.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى التدقيق الذي قمنا به. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لقواعد التدقيق الدولية. إن هذه القواعد تستدعي منا مراعاة متطلبات آداب المهنة وتنظيم وتأدية التدقيق للوصول إلى ضمان معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

ينطوي التدقيق على القيام بإجراءات للحصول على إثباتات التدقيق بخصوص المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. إن الإجراءات المعتمدة تستند إلى تقييم المدقق، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو أخطاء غير متعمدة. وفي تقييم المخاطر، يأخذ المدقق بالاعتبار نظام الضبط الداخلي ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية من قبل البنك بهدف تنظيم إجراءات تدقيق ملائمة وفقاً للظروف الراهنة، إنما ليس بهدف إبداء الرأي في فعالية نظام الضبط الداخلي للبنك. كما يتضمن التدقيق تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة وعدالة التقديرات المجرأة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم عام لعرض البيانات المالية.

باعتمادنا إن الإثباتات التي حصلنا عليها من جراء التدقيق هي كافية ومناسبة لتوفير الأساس لإبداء رأينا المتحفظ.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

أساس إبداء الرأي المتحفظ

1. كما هو مبين في الإيضاح (10) حول البيانات المالية، تتضمن البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2014 أرصدة قديمة قائمة في بنوك أجنبية او محولة الى الخزنة الأمريكية بقيمة 1,690,552 مليون دينار عراقي (2013: 1,742,892 مليون دينار عراقي) احتسب لها مخصص تدني بالكامل كما في 31 كانون الأول 2014 و2013، بالإضافة الى ذلك قام البنك المركزي العراقي خلال أعوام 2005 و2006 و2007 بشطب أرصدة بنوك أجنبية بمبلغ 1,071,942 مليون دينار عراقي. ان الحسابات التي تم اثبات مخصصات لها وتلك التي تم شطبها تتضمن أرصدة بقيمة 401,310 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2014 (2013: 401,310 مليون دينار عراقي) سبق وأن حولت من بنوك أجنبية معينة الى حساب صندوق تنمية العراق حسبما اقتضى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لعام 2003. لم تقم وزارة المالية باعادة هذه المبالغ الى البنك المركزي العراقي بالرغم من صدور قرار من مجلس الوزراء ولذلك تم اعادة مراسلة مجلس الوزراء خلال عام 2012 ومراسلة وزارة المالية خلال عام 2013. بالنظر لعدم استجابة وزارة المالية لاعادة هذه المبالغ، قرر مجلس ادارة البنك المركزي خلال عام 2014 بالتوقف عن مطالبة وزارة المالية لهذه المبالغ واعتبار الموضوع منتهياً.

2. كما هو مبين في الإيضاح (30) حول البيانات المالية، أقامت جهات مختلفة دعاوى قانونية في دول مختلفة ضد البنك المركزي العراقي لسداد ديون مستحقة على البنك المركزي العراقي ومؤسسات اخرى تابعة للحكومة العراقية بمبلغ 1,354,505 مليون دينار عراقي (2013: 1,317,881 مليون دينار عراقي). ان النتيجة النهائية لتلك الدعاوى القانونية وتأثيرها على البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2014، ان وجدت، غير مؤكدة ولم يتم تقييمها واحتساب مخصص لها. لم نستلم التأييدات من بعض المستشارين القانونيين للبنك المركزي العراقي، ونظراً لعدم توفر معلومات كافية لم نتمكن من توسيع اجراءات تدقيقنا للتأكد من مدى صحة هذه الدعاوى القانونية وتأثيرها على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2014، ان وجدت.

الرأي المتحفظ

برأينا، وفيما عدا تأثير الأمور الواردة في فقرة "أساس ابداء الرأي المتحفظ" أعلاه، ان وجدت، ان البيانات المالية للبنك المركزي العراقي تعبر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية الوضع المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2014 وأدائه المالي وتدقيقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

فقرة توضيحية

كما هو مبين في الإيضاح (1) حول البيانات المالية، لا يسيطر البنك المركزي العراقي حالياً على الأمور الإدارية والمالية لفرعيه في أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي العراقي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة إقليم كردستان ويتم تمويل عملياتهما من قبل تلك الحكومة. بالإضافة إلى ذلك لم يتسلم البنك المركزي العراقي البيانات المالية الخاصة بفرعيه في أربيل والسليمانية وليس لديه إطلاع على سجلاتهما المحاسبية، ولذلك فإن البيانات المالية المرفقة لا تتضمن البيانات المالية لفرعي السليمانية وأربيل. إن البنك المركزي العراقي ليس لديه أية معلومات لتقييم الأهمية النسبية للبيانات المالية للفرعين وتأثيرهما على البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2014.

KPMG

بغداد - العراق

في 30 حزيران 2015

البنك المركزي العراقي

بيان المركز المالي

كما في 31 كانون الأول

2013	2014	إيضاح	بملايين الدينار العراقية
			الموجودات
1,903,205	4,039,626	8	احتياطي الذهب
20,835,296	10,039,356	9	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
14,059,312	16,430,509	10	أرصدة لدى البنوك
51,093,138	45,192,610	11	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
2,755,519	2,455,520	12	مستحقات من وزارة المالية
3,944,023	2,854,863	13	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
144,191	182,610	17	الممتلكات والمعدات
-	6,936		موجودات غير مادية
420,666	405,133	14	موجودات أخرى
95,155,350	81,607,163		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
40,630,036	39,883,686	15	النقد المصدر للتداول
943,166	853,399	16	سندات الخزينة المصدرة
42,210,246	31,679,751	18	ودائع البنوك المحلية والحكومية
18,375	39,909	19	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,825,566	3,753,163	20	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
2,020,541	2,004,003	21	أرصدة مؤسسات حكومية
44,862	127,057	22	مطلوبات أخرى
89,692,792	78,340,968		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
100,000	100,000	23	رأس المال
2,069,144	4,358,758	23	احتياطي عام
517,286	1,089,690	23	احتياطي طوارئ
(85,890)	(285,956)	23	إعادة تقييم احتياطي الذهب
2,862,018	(1,996,297)	23	(الخسائر) الأرباح المدورة
5,462,558	3,266,195		مجموع حقوق الملكية
95,155,350	81,607,163		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 37 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية. لقد تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل محافظ البنك المركزي العراقي بتاريخ 30 حزيران 2015.

محافظ البنك المركزي

مدير عام الحسابات

البنك المركزي العراقي

بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2013	2014	إيضاح	بملايين الدينار العراقية
			الإيرادات
443,901	329,490	24	إيرادات الفوائد
(193,957)	(70,922)	25	أعباء الفوائد
249,944	258,568		صافي إيرادات الفوائد
1,466,354	1,236,292	26	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
(532,684)	(200,066)	23	أخسائر الناتجة عن إعادة تقييم احتياطي الذهب
1,190,581	(2,683,004)		(أخسائر) الأرباح الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية
75,550	3,297		إيرادات أخرى
2,449,745	(1,384,913)		صافي (أعباء) إيرادات تشغيلية
(39,812)	(28,255)		أعباء المستخدمين
(1,962)	(4,716)		استهلاكات واطفاءات
(78,637)	(91,391)		الأعباء التشغيلية العامة
-	(687,088)		خسائر العمليات الارهابية
2,329,334	(2,196,363)		(خسائر) ربح السنة
2,329,334	(2,196,363)		مجموع (الخسائر) الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 37 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البنك المركزي العراقي
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

بملايين الديناري العراقي

المجموع	الأرباح المدورة	إعادة تقييم احتياطي الذهب	احتياطي طوارئ	احتياطي عام	رأس المال	إيضاح
3,133,224	1,993,291	446,794	118,628	474,511	100,000	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2013
2,329,334	2,329,334	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
2,329,334	2,329,334	-	-	-	-	أرباح السنة
						مجموع الدخل الشامل للسنة
						تحويلات
-	(1,594,633)	-	-	1,594,633	-	23 تحويل الى احتياطي العام
-	(398,658)	-	398,658	-	-	23 تحويل الى احتياطي طوارئ
-	532,684	(532,684)	-	-	-	23 الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم احتياطي الذهب
-	(1,460,607)	(532,684)	398,658	1,594,633	-	مجموع التحويلات
5,462,558	2,862,018	(85,890)	517,286	2,069,144	100,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2013
5,462,558	2,862,018	(85,890)	517,286	2,069,144	100,000	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2014
(2,196,363)	(2,196,363)	-	-	-	-	مجموع الدخل (الخسائر) الشامل للسنة
(2,196,363)	(2,196,363)	-	-	-	-	خسائر السنة
						مجموع الخسائر الشاملة للسنة
						تحويلات
-	(2,289,614)	-	-	2,289,614	-	23 تحويل الى احتياطي العام
-	(572,404)	-	572,404	-	-	23 تحويل الى احتياطي طوارئ
-	200,066	(200,066)	-	-	-	23 الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم احتياطي الذهب
-	(2,661,952)	(200,066)	572,404	2,289,614	-	مجموع التحويلات
3,266,195	(1,996,297)	(285,956)	1,089,690	4,358,758	100,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2014

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 37 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البنك المركزي العراقي
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2013	2014	إيضاح	بملايين الدينار العراقية
2,329,334	(2,196,363)		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			(خسارة) ربح السنة
			تعديلات:
1,962	4,716	17	استهلاكات
532,684	200,066	23	الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم احتياطي الذهب
2,863,980	(1,991,581)		
400,001	299,999	12	التغير في مستحقات من وزارة المالية
1,188	15,533	14	التغير في موجودات أخرى
4,845,231	(746,350)	15	التغير في النقد المصدر للتداول
7,419,301	(10,530,495)	18	التغير في ودائع البنوك المحلية والحكومية
(4,096)	21,534	19	التغير في مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
(45,167)	(72,403)	20	التغير في مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
(4,837,255)	(16,538)	21	التغير في أرصدة مؤسسات حكومية
8,100	82,195	22	التغير في مطلوبات أخرى
10,651,283	(12,938,106)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(319,985)	5,900,528	11	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
196,249	1,089,160	13	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
(26,407)	(42,434)	17	شراء ممتلكات ومعدات
-	(7,637)		شراء موجودات غير مادية
(575,653)	(2,336,487)		شراء ذهب
(725,796)	4,603,130		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
197,695	(89,767)	16	سندات خزينة مصدرة
197,695	(89,767)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التمويلية
10,123,182	(8,424,743)		صافي (النقص) الزيادة في النقد وشبه النقد
24,771,426	34,894,608		أرصدة النقد وشبه النقد كما في 1 كانون الثاني
34,894,608	26,469,865	27	أرصدة النقد وشبه النقد كما في 31 كانون الأول

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 37 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(1) الأنشطة

تأسس البنك المركزي العراقي (مؤسسة حكومية) بموجب قانون البنك المركزي المعدل رقم (43) سنة 1947. ويقوم بأداء أنشطته بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة.

إن الأهداف الأساسية للبنك المركزي العراقي هي تحقيق استقرار الأسعار المحلية والمحافظه على استقرارها، وتطوير نظام مالي سوقي مستقر وتنافسي. وبناء على هذه الأهداف يعمل البنك المركزي لتشجيع التنمية المستدامة واستثمار الموارد والنمو في العراق.

وفقاً لقانون البنك المركزي العراقي تشتمل الأنشطة الرئيسية للبنك المركزي والتي يمارسها لتحقيق أهدافه على ما يلي:

- (أ) وضع وتنفيذ سياسة نقدية، بما في ذلك سياسة سعر الصرف.
- (ب) حفظ وإدارة جميع الاحتياطيات الأجنبية والعراقية الرسمية، باستثناء الأرصدة التشغيلية الخاصة بالحكومة العراقية.
- (ج) حفظ الذهب وإدارة احتياطيات الذهب الخاصة بالحكومة العراقية.
- (د) توفير خدمات السيولة للبنوك.
- (هـ) إصدار وإدارة العملة العراقية.
- (و) إنشاء ومراقبة وتطوير نظم مدفوعات سليمة وفعالة.
- (ز) إصدار التراخيص أو التصاريح للبنوك وتنظيم عمل البنوك والإشراف عليها.

يقع المقر الرئيسي للبنك المركزي في بغداد وله أربعة فروع في كل من البصرة والموصل وأربيل والسليمانية. لا يمتلك البنك المركزي سيطرة على الشؤون المالية والإدارية لفرعي أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة كردستان الإقليمية ويتم تمويلهما من قبل هذه الحكومة.

نتيجة لذلك ليس للبنك المركزي إطلاع على السجلات المحاسبية لفرعيه في أربيل والسليمانية. إن هذه البيانات المالية لا تتضمن البيانات المالية لفرعي أربيل والسليمانية. وليس لدى البنك المركزي أية معلومات لتقييم أهمية البيانات المالية للفرعين وتأثيرهما على البيانات المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2014 و 2013.

(2) أساس الأعداد

(أ) بيان التوافق

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تفاصيل السياسات المحاسبية للبنك، بما في ذلك التغييرات خلال العام، واردة في الإيضاحات 3 و 4.

(ب) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الذهب الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة.

(ج) العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

يتم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي، وهي العملة التشغيلية المعتمدة لدى البنك. إن كافة المعلومات المالية التي تم عرضها بالدينار العراقي هي مدورة إلى أقرب عدد صحيح بالملايين.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(2) أساس الاعداد (تابع)

(د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة وضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والأعباء. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم بصورة مستمرة مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها. يتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في السنوات اللاحقة.

(3) التغييرات في السياسات المحاسبية

باستثناء التغييرات في السياسات المحاسبية المبينة أدناه، يتم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 4 أدناه بصورة منسقة على جميع الفترات المبينة في هذه البيانات المالية.

تم اعتماد المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير التالية، مع تاريخ التطبيق الأولي من 1 كانون الثاني 2014.

معيار المحاسبة الدولي رقم 32: تقاصي الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تعديلات)

هذه التعديلات لا تغير نموذج التقاصي الحالي في معيار المحاسبة الدولي رقم 32، الذي يتطلب من المصرف تقاصي الموجودات المالية والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى المصرف حق قانوني يلزم بالتقاصي، وتعترم إما لتسوية الموجودات والمطلوبات على أساس صافي أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في الوقت نفسه.

هذه التعديلات توضح أن حق التقاصي يجب أن يكون متوفر اليوم، ما معناه أنه لا يتكل على حدث في المستقبل. كما أنه يجب أن يكون قابل للتنفيذ من الناحية القانونية لجميع الأطراف في سياق الأعمال الإعتيادية، وكذلك في حال التخلف، التعسر أو الإفلاس. هذه التعديلات أيضاً توضح آلية تسوية المقاصة غير المتزامنة لتكون مخولة للتقاصي.

(4) السياسات المحاسبية الهامة

باستثناء التغييرات في السياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 3 أعلاه، يتم تطبيق السياسات المحاسبية المذكورة أدناه بصورة منسقة على جميع الفترات المبينة في هذه البيانات المالية.

(أ) العمليات بالعملة الأجنبية

يتم تحويل العمليات المعقودة بالعملة الأجنبية إلى العملة التشغيلية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بالعملة الأجنبية بتاريخ اصدار التقرير إلى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بهذا التاريخ. يمثل الربح أو الخسارة الناتج عن العملات الأجنبية على البنود المالية الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة التشغيلية في بداية السنة بعد تعديلها وفقاً للفاصلة الفعلية والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية المحولة وفقاً لسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم ادراج فروقات صرف العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة التحويل في بيان الأرباح والخسائر. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية والتي تقاس باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ العملية.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) الذهب

تم إظهار الذهب على أساس السعر في سوق لندن للذهب 1,199.25 دولار أميركي للأونصة كما في 31 كانون الأول 2014. يحتفظ البنك المركزي بالذهب كجزء من إدارة الاحتياطي الأجنبي ولا يوجد نية في الوقت الحالي لاستبعاده. يتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم الذهب بسعر السوق في بيان الدخل الشامل ويتم الإفصاح عن إعادة التقييم في بند منفصل ضمن بيان التغييرات في حقوق الملكية.

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية

(1) الاعتراف

يعترف البنك ميدئياً بالقروض، الودائع وسندات الدين في تاريخ انشائها. يتم الاعتراف المبدئي بباقي الموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ المعاملة عندما يصبح البنك طرفاً للأحكام التعاقدية لهذه الأداة.

يتم الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها، لعنصر ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملات التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى الاستحواذ أو الاصدار.

(2) التصنيف

الموجودات المالية

يقوم البنك بتصنيف موجوداته المالية بإحدى التصنيفات التالية:

- القروض والذمم المدينة;
- المحتفظ بها حتى الاستحقاق;
- المتاحة للبيع؛ أو
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وضمن التصنيف:
 - للمتاجرة أو
 - بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

المطلوبات المالية

يقوم البنك بتصنيف المطلوبات المالية بالكلفة المطفأة.

(3) إيقاف الاعتراف

الموجودات المالية

يقوم البنك بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية الخاصة بالتدفقات النقدية لذلك الأصل، أو عندما يقوم البنك بتحويل القيمة المدرجة للأصل من خلال معاملة يتم بموجبها نقل كافة مخاطر وامتيازات الملكية للأصل بشكل أساسي، أو عندما لا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بشكل أساسي بجميع مخاطر وامتيازات الملكية ولا يحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. يتم الاعتراف بالفوائد من الموجودات المالية المنقولة والمخولة إيقاف الاعتراف بها والتي تكون منشأة أو محتفظ بها من قبل البنك، كأصل أو التزام منفصل في بيان المركز المالي.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(3) إيقاف الاعتراف (تابع)

الموجودات المالية (تابع)

عند إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يتم الاعتراف في بيان الدخل بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع (1) الاعتبار المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد يتم الحصول عليه ناقصاً منه أي التزام جديد) و(2) أي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها مباشرة في إيرادات الدخل الشامل الأخرى.

بالنسبة للعمليات التي لا يقوم البنك بالاحتفاظ بها أو تحويل جميع المخاطر وامتيازات الملكية للأصل المالي ولكن يحتفظ بالسيطرة على الأصل، فإنه يستمر بالاعتراف بالأصل إلى حد مشاركته المستمرة، والتي يحددها مدى تعرضه للتغيرات في قيمة الأصل المنقول.

في بعض العمليات، يحتفظ البنك بالالتزام بخدمة الأصل المالي المحول مقابل رسوم. يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المنقولة إذا استوفت معايير إيقاف الاعتراف. يتم الإقرار بالأصل أو الالتزام لعقد الخدمة اعتماداً على ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية (أصل) أو أقل من كافية (التزام) لأداء الخدمة.

المطلوبات المالية

يقوم البنك بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تسوية التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء مدتها.

(4) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى البنك حق قانوني بمقاصة المبالغ ويكون لديه نية التسديد على أساس صافي المبلغ أو لتحصيل الأصل وتسديد الالتزام في ذات الوقت.

يتم إظهار الإيرادات والأعباء على أساس صافي المبلغ فقط عندما تسمَح المعايير الدولية للتقارير المالية بذلك، أو بالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة من مجموع العمليات المشابهة، مثال على ذلك نشاطات البنك التجارية.

(5) قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية بالمبلغ الذي يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية بها عند الاعتراف المبدئي ناقصاً المدفوعات الأساسية زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بين المبلغ الأساسي المعترف به والمبلغ المستحق ناقصاً أي انخفاض في القيمة.

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(6) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن تلقيه لبيع أحد الموجودات أو دفعه لنقل المسؤولية في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ قياس الأصل، أو في عدم وجوده، السوق الأكثر فائدة الذي يمكن للبنك الوصول إليه في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة للإلتزامات تعكس مخاطر عدم أدائها.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المعروض في سوق نشط لتلك الأداة في حال وجوده. يعتبر السوق نشطاً عندما تجري المعاملات للأصول أو المطلوبات مع وتيرة وحجم كاف لتوفير المعلومات والتسعير على أساس مستمر.

إذا لم يكن هناك سعر مدرج في سوق نشط، يقوم البنك باستخدام تقنيات التقييم المستخدمة لتحقيق أقصى قدر من استخدام لعناصر تقييم ملحوظة في السوق، وللتقليل من استخدام بأقل قدر ممكن عناصر غير ملحوظة. إن أسلوب التقييم الذي يتم اختياره يدمج جميع العناصر التي يتم الأخذ بها بعين الإعتبار من قبل المشاركين في السوق عند تسعير المعاملة.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف الأولي هو سعر المعاملة (القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المقبوض). إذا حدد البنك أن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي يختلف عن سعر المعاملة وأن القيمة العادلة غير ظاهرة من خلال سعر مدرج في سوق نشط لأصل أو التزام مطابق له ولا تستند إلى تقنيات التقييم التي تستخدم العناصر الملحوظة في السوق، فيتم عندها قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، بعد تعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي وسعر المعاملة. في وقت لاحق، يتم الإعتبار بالفرق في الربح أو الخسارة بطريقة متلائمة مع مدة حياة الأداة الى أن يصبح من الإمكان تحديد القيمة العادلة باعتماد تقنيات التقييم التي تستخدم العناصر الملحوظة في السوق أو الى أن يتوقف الإعتبار بالأداة المالية.

إذا كان لأحد الموجودات أو المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر بيع، فيقوم البنك بقياس الموجودات وعمليات الشراء بسعر العرض والمطلوبات والمراكز المالية المكشوفة بسعر الطلب.

يتم قياس محفظة الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تتعرض لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان والتي تتم إدارتها من قبل البنك على أساس صافي التعرض لمخاطر السوق أو الائتمان على أساس الأسعار التي سيتم استلامها لبيع عمليات الشراء بسبب مخاطر معينة. يتم تخصيص هذه التعديلات على مستوى محفظة الموجودات والمطلوبات بشكل فردي لكل أصل أو التزام على أساس تعديل المخاطر النسبية لكل من الأدوات في المحفظة بشكل منفرد.

إن القيمة العادلة لإيداع تحت الطلب ليست أقل من المبلغ المتوقع دفعه عند الطلب، مخفضة اعتباراً من أول تاريخ ممكن أن يستحق المبلغ للدفع.

يعترف البنك بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير التي يحدث خلالها التغيير.

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(7) تحديد وقياس انخفاض القيمة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير لتحديد فيما إذا كان هنالك دليل موضوعي على تدني قيمة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر. يتم تخفيض قيمة الأصل المالي عندما يشير دليل موضوعي على حدوث خسائر بعد الاعتراف المبدئي للموجودات وأن لهذه الخسائر تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات يمكن تقديرها بصورة موثقة.

يمكن أن يتضمن أي دليل موضوعي بتدني قيمة الموجودات المالية صعوبة مالية شديدة للدائن أو المدين، التوقف عن السداد أو تقصير من قبل المدين، إعادة جدولة الدين من قبل البنك على أساس شروط لا يعتمد عليها البنك عادة، دلالة على إفلاس المدين، اختفاء سوق نشط لاستثمارات أو معلومات واضحة متعلقة بمجموعة من الموجودات كالتغيرات السلبية لمدفوعات الدائنين، أو المتعلقة بالاحوال الاقتصادية المتلازمة بتخلفات عن الدفع.

يتم قياس قيمة خسائر تدني الموجودات المعترف بها بالتكلفة المطفأة بالفرق ما بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر وتسجل في حساب مخصص مقابل للقروض. يتم عكس الانخفاض في خسارة القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر عند حصول حدث لاحق يسبب انخفاض في خسارة القيمة.

(د) استثمارات مالية

يتم الاعتراف المبدئي بالاستثمارات المالية بالقيمة العادلة زائد، في حال استثمارات في أسهم وسندات ليست بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر، كلفة الصفقات المباشرة المتصاعدة ويتم قياسها لاحقاً بناء لتصنيفها كمشترأة حتى الاستحقاق، بالقيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر أو المتوفرة للبيع. ان جميع استثمارات البنك المالية مصنفة كمشترأة حتى الاستحقاق.

مشترأة حتى الاستحقاق

إنّ الاستثمارات المشترأة حتى الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشتقة ينتج عنها مقبوضات ثابتة أو محددة ولها إستحقاقات ثابتة ولدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها لغاية الاستحقاق وهي ليست مدرجة بالقيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر أو متوفرة للبيع.

يتم إدراج الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة مستخدماً طريقة الفائدة الفعلية. إنّ أي بيع أو إعادة تصنيف لقيمة هامة من الاستثمارات المحتفظ بها لغاية الاستحقاق قبل وقت طويل من إستحقاقها يحتم على البنك إعادة تصنيف جميع إستثماراته المحتفظ بها حتى الاستحقاق الى إستثمارات متوفرة للبيع ويمنع البنك من تصنيف إستثماراته حتى الاستحقاق في الفترة الحالية بالإضافة الى السنتين الماليتين المقبلتين. ومع ذلك، فإن مبيعات وعمليات إعادة التصنيف في أي من الحالات التالية لا يؤدي إلى إعادة تصنيف:

- مبيعات أو إعادة التصنيف التي تتم قريبة جداً من الاستحقاق وأن التغيرات في سعر فائدة السوق لن يكون لها تأثير كبير على قيمة الموجودات المالية وعادلة؛
- مبيعات أو إعادة التصنيف بعد أن جمع البنك إلى حد كبير المبلغ الرئيسي للموجودات؛
- مبيعات أو إعادة التصنيف التي تعزى إلى عدم تكرار أحداث معزولة خارجة عن سيطرة البنك والتي لم يكن متوقع حصوله.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(هـ) المستحقات من البنوك والقروض

إن المستحقات من البنوك والقروض هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة ومحددة وغير متداولة في سوق نشط أو مصنفة كموجودات متاحة للبيع أو للمتاجرة أو موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر. يتم تقييم الإيداعات لدى بنوك والقروض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بعد تنزيل أية مخصصات لتدني القيمة المستقبلية وأية مبالغ تم إطفائها. يتم تسجيل الإطفاءات ضمن بند إيرادات الفوائد في بيان الدخل، كما يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص الخسائر الائتمانية ضمن بيان الدخل.

(و) الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات وأعباء الفوائد في بيان الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة من خلال العمر المتوقع للموجودات والمطلوبات المالية (أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال مدة أقصر) مقابل المبالغ الصافية المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يقدر البنك التدفقات النقدية المستقبلية آخذاً بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية.

تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد المدرجة ضمن بيان الدخل الشامل التالي:

- فوائد على حوالات الخزينة والسندات،
- فوائد على البنوك ووزارة المالية،
- فوائد على سندات الخزينة المصدرة.

(ز) الرسوم والعمولات

تتضمن إيرادات الرسوم والعمولات رسوم خدمات الحسابات، رسوم إدارة الاستثمارات، عمولات المبيعات، رسوم التوظيفات ورسوم أخرى على القروض الممنوحة. يتم الاعتراف بهذه الرسوم عند الانتهاء من تقديم الخدمة.

تتضمن أعباء الرسوم والعمولات بشكل رئيسي رسوم المعاملات والخدمات التي يتم تكبيدها عند استلام الخدمة.

(ح) تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى البنك ومن الممكن قياسها بشكل معقول.

(ط) ودائع واحتياطيات البنوك المحلية

تظهر ودائع واحتياطيات البنوك المحلية بالكلفة، بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها.

(ي) أرصدة الحكومات والبنوك الأجنبية

تظهر المبالغ المستحقة إلى حكومات وبنوك أجنبية بالكلفة بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ك) النقد وشبه النقد

يشتمل النقد وشبه النقد على الأوراق النقدية في الصندوق وموجودات مالية ذات سيولة عالية ضمن فترة استحقاق قدرها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإصدار والتي هي معرّضة لمخاطر غير هامة للتغيير في قيمتها العادلة وتستعمل لإدارة التزامات البنك القصيرة الأجل.

يتم قياس النقد وشبه النقد بالتكلفة المطفأة ضمن بيان المركز المالي.

(ل) ممتلكات ومعدات

(1) الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

تتضمن التكلفة النفقات المنسوبة مباشرة للاستحواذ على الأصل. وتضاف البرامج المشتراة والتي تعتبر ضرورية لوظيفة المعدات كجزء من كلفة هذه المعدات.

يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن التفرغ عن الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة عائدات التفرغ مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ويتم الاعتراف بها بالقيمة الصافية ضمن بيان الدخل الشامل.

(2) الكلفة اللاحقة

ان تكلفة الاستبدال لأي بند من الممتلكات والمعدات يتم الاعتراف بها بالقيمة الدفترية وذلك عند وجود تدفق فوائد اقتصادية مستقبلية للبنك منسوبة لهذا الأصل وامكانية قياسها بطريقة موثقة. يتم إيقاف الاعتراف بالبند المستبدل بالقيمة الدفترية. تدرج كلفة صيانة الممتلكات والمعدات ضمن بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

(3) الاستهلاك

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار المقدرة لكافة الممتلكات والمعدات. بينما لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة:

المباني	20 سنة
وسائل نقل	5 سنوات
أثاث ومعدات أخرى	من 3 إلى 5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك، الأعمار الإنتاجية والقيم المستبقاة عند انتهاء كل سنة مالية.

(م) موجودات غير مادية

تتألف الموجودات غير المادية من برامج معلوماتية والتي تقاس بالتكلفة ناقصاً الاطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالاطفاء ضمن بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت وعلى مدى العمر المقدر. ان العمر المقدر لهذه الموجودات الغير مادية تتراوح من 3 إلى 5 سنوات.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ن) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات البنك غير المالية، بتاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. وفي حال وجود مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد. ان القيمة القابلة للاسترداد هي المستعملة للأصل أو القيمة العادلة ناقص كلفة البيع أيهما أكبر. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في الفترات السابقة بتاريخ كل ميزانية عمومية لإظهار أي دليل على تدني انخفاض القيمة أو انتفاء وجودها. يتم عكس خسائر انخفاض القيمة في حال وجود أي تغيير في التقديرات المستعملة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد. ويتم عكس خسائر انخفاض القيمة فقط لحدود القيمة الدفترية للأصل، صافية من الاستهلاكات والإطفاءات فيما لو لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

(س) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصصات ما، نتيجة لحدث سابق، عندما يكون لدى البنك التزام حالي قانوني أو إنشائي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويحتمل أن يلزم إجراء تدفقات خارجة للفوائد الاقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المؤنات باستخدام تقديرات الإدارة للمخاطر المتعلقة بالمطلوبات.

(ع) حسابات مدارة لصالح الغير

وتمثل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة ولا تعتبر ضمن أصول البنك في الميزانية.

(ف) العملة المصدرة

يلتزم البنك اتجاه العملة الورقية النقدية المصدرة كعملة قانونية في العراق بموجب قانون البنك المركزي لسنة 2004 بالقيمة الاسمية. الأوراق النقدية المصدرة التي يتم إعادتها إلى البنك يتم تخفيضها من رصيد العملة المصدرة. أي عملة ورقية غير مصدرة ومعادة إلى البنك يتم الاحتفاظ بها في خزائن البنك ولا يتم إظهارها في البيانات المالية. إن تكلفة طباعة العملة الورقية يتم تسجيلها في بيان الدخل عند حدوثها.

(ص) الضرائب

وفقاً للمادة 44 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 فإن البنك المركزي معفى من الضريبة على الدخل أو الأرباح وبعض الضرائب والرسوم الجمركية الأخرى.

(ق) سندات الخزينة المصدرة

بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس سندات الخزينة المصدرة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ر) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم تعتمد بعد

هناك عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير النافذة والتفسيرات لها لم تكن بعد نافذة المفعول بالنسبة للفترة التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2014، ولم تكن مطبقة عند إعداد هذه البيانات المالية. لن يكون هناك أي تأثير لهذه المعايير والتفسيرات على البيانات المالية للبنك.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الادوات المالية" (2010) و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الادوات المالية" (2009)

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2009) متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية. يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2010) إضافات تتعلق بالمطلوبات المالية. ان مجلس معايير المحاسبة الدولية لديه حاليا مشروع لاجراء تعديلات محدودة لمتطلبات التصنيف والقياس في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 و اضافة تعديلات جديدة لمواجهة انخفاض قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التحوط.

تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2009) تغييرا "كبيرا" من المتطلبات الموجودة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 فيما يتعلق بالموجودات المالية. يتضمن المعيار فئتين أساسيتين لقياس الموجودات المالية: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة. يتم قياس الأداة المالية بالقيمة المطفأة اذا كان هدف النموذج العملي للشركة هو الاحتفاظ بالأصل لتحقيق التدفق النقدي المتعاقد عليه والشروط التعاقدية للأصل. تثير في تواريخ محددة للتدفقات النقدية التي تتمثل بدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم. يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة. يلغي المعيار فئات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الموجودة من المحقق بها حتى الاستحقاق، المتاحة للبيع والقروض والذمم المدينة. للاستثمار في أدوات حقوق الملكية التي لا يحتفظ بها للتداول، يسمح المعيار اختيار لا رجوع عنه، عند الاعتراف الاساسي، وعلى أساس حصة كل سهم على حدة، بعرض جميع التغييرات في القيمة العادلة من الاستثمار في الدخل الشامل الآخر. لا يمكن لأي مبلغ معترف به في الدخل الشامل الآخر من أي وقت مضى أن يعاد تصنيفه للربح أو الخسارة في تاريخ لاحق. ومع ذلك، يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في بيان الربح أو الخسارة، بدلا عن الدخل الشامل الآخر ما لم تكن تمثل بوضوح استرداداً جزئياً لتكلفة الاستثمار. تقاس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في ما يتعلق منها بالشركة التي تختار عدم عرض التغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الأخرى بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة.

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2010) مطلبا جديدا فيما يتعلق بالمطلوبات المالية المصنفة بموجب خيار القيمة العادلة بتقديم التغييرات في القيمة العادلة عموما التي تعزى الى مخاطر الائتمان للمطلوب في الدخل الشامل الآخر عوضا عن بيان الربح والخسارة. وبصرف النظر عن هذا التغيير، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2010) يحمل الى حد كبير قدما دون تعديل موضوعية التوجيهات المتعلقة بتصنيف وقياس المطلوبات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

تبدأ فعالية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الفترات السنوية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2018 مع السماح باعتماده مكررا. قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية النظر في اجراء تعديلات محدودة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لمعالجة قضية أوضاع الممارسة الحالية او قضايا اخرى.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ر) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم تعتمد بعد (تابع)

معيار إعداد التقارير المالية الدولي رقم - 15 : إيرادات من العقود مع الزبائن

ان المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 يضع إطارا شاملا لتحديد ما إذا كان وكم ومتى يتم الاعتراف بالإيرادات. وهي تحل محل القائمة التوجيهية الحالية بالنسبة لكيفية الاعتراف بالإيرادات، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم 18 "الإيرادات" ومعيار المحاسبة الدولي رقم 11 "عقود البناء". تبدأ فعالية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 في الفترات السنوية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2017 مع السماح باعتماده مبكرا.

(5) إدارة المخاطر المالية

مقدمة ونظرة عامة

يتعرض البنك للمخاطر التالية نتيجة استخدامه للأدوات المالية:

- مخاطر ائتمانية
- مخاطر سيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرض البنك لكل من المخاطر المذكورة أعلاه وأهداف البنك وسياساته وعملياته لقياس وإدارة تلك المخاطر.

الإطار العام لإدارة المخاطر

قام البنك خلال عام 2011 بإنشاء قسم لإدارة المخاطر الذي يقوم بإدارة المخاطر التشغيلية والمالية في البنك التي من المحتمل ان يتعرض لها البنك المركزي العراقي. وتم استحداث برنامج مفصل لإدارة المخاطر. ويشمل هذا البرنامج اطارا عاما لادارة المخاطر يتضمن تحديد وتحليل وقياس وتقييم ومراقبة المخاطر وتقييم الاداء ومراقبة الالتزام بالحدود والمعايير المحددة للمخاطر. كذلك يمتلك البنك اجراءات للتعامل مع المخاطر المالية متمثلة بالمبادئ التوجيهية للاستثمار الصادرة من قبل مجلس إدارة البنك والتي تحدد حدود ومعايير التعامل مع هذه المخاطر وبما يسمح بإدارة هذه المخاطر ضمن الحدود والمستويات التي تنص عليها هذه المبادئ وكذلك مراقبة حالات الانكشاف للمخاطر لتحديد فيما اذا كان ذلك الانكشاف يمتد الى ابعد من الحدود المقبولة. ولغرض تقييم مواطن القوة والضعف في الاداء، تتم مراجعة هذه والمعايير التي وضعتها قسم إدارة المخاطر للتعامل مع المخاطر التشغيلية والمالية التي يواجهها البنك بصورة منتظمة وذلك بحسب الظروف الاقتصادية الكلية السائدة والآثار المحتملة للصدمات الاقتصادية الكلية والمالية واتخاذ الاجراءات التصحيحية للتخفيف من هذه الآثار.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ) مخاطر ائتمانية

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. إن التعرضات الائتمانية القصوى هي وفق الجدول التالي دون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى:

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان			
2013	2014		بملايين الدينار العراقية
15,490,579	3,855,838	9	أرصدة لدى بنوك مركزية
14,059,312	16,430,509	10	أرصدة لدى البنوك
51,093,138	45,192,610	11	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
2,755,519	2,455,520	12	مستحقات من وزارة المالية
			استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد
3,944,023	2,854,863	13	الدولي
420,666	405,133	14	موجودات أخرى
87,763,237	71,194,473		إجمالي المخاطر الائتمانية

• أرصدة لدى البنوك الأجنبية: يتعرض البنك المركزي العراقي لمخاطر الائتمان المتعلقة بالايدياع لدى البنوك الدولية وبما في ذلك البنوك المراسلة ويتم اختيار هذه البنوك بناء على التصنيفات الائتمانية التي يتم الحصول عليها من تصنيفات مؤسستي ستاندرد اند بورز او وموديز لخدمات المستثمرين، يضع مجلس الادارة حدودا للتصنيف الائتماني للبنوك التي يتم الانكشاف عليها اذ لا يتم الايداع في بنوك يقل تصنيفها الائتماني عن AA- وتتم مراقبة هذه التصنيفات ورفع التقارير الى لجنة الاستثمار في حال الانحراف عن هذه الحدود لاتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة.

الجدول التالي يوضح التصنيف الائتماني للبنوك المركزية التي يتم التعرض لها بحسب وكالة موديز وستاندرد اند بورز:

التصنيف الائتماني كما في 31 كانون الأول 2014

الدولة	موديز	ستاندرد اند بورز
الولايات المتحدة	Aaa	AA+
انكلترا	Aa1	AAA
هولندا	Aaa	AA+
فرنسا	Aa1	AA
ايطاليا	Baa2	BBB

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ) مخاطر ائتمانية (تابع)

• الاستثمار في السندات: يعتمد البنك المركزي العراقي على التصنيفات الائتمانية طويلة الامد من مؤسستي ستاندرد اند بورز وموديز. وفقا لسياسة إدارة المخاطر، ان التصنيف الائتماني للطرف المؤهل لإصدار الأوراق المالية إلى البنك المركزي العراقي يجب ان لا يقل عن AA- وفقا لهاتين المؤسستين. وتتم متابعة هذه التصنيفات من قبل ادارة المخاطر بشكل يومي للتأكد من ان الاستثمار في السندات يتم ضمن هذه المعايير.

ان التصنيف الائتماني للسندات الحكومية التي يحتفظ بها البنك لسنة 2014 هي كالتالي بحسب وكالة موديز وستاندرد اند بورز:

التصنيف الائتماني كما في 31 كانون الأول 2014

الدولة	موديز	ستاندرد اند بورز
الولايات المتحدة	Aaa	AA+
انكلترا	Aa1	AAA
هولندا	Aaa	AA+
فرنسا	Aa1	AA
ايطاليا	Baa2	BBB

• البنوك المحلية: لدى البنك المركزي العراقي ثلاثة انواع من التسهيلات المصرفية للبنوك التي تعاني من نقص في السيولة وهي:

- تسهيلات الائتمان الاولي
- تسهيلات الائتمان الثانوي
- الملجأ الاخير للأقراض

• وللتحوط من مخاطر التعثر عن السداد يفرض البنك شروطا تخفف من احتمال التعرض لهذا النوع من المخاطر تتمثل بالاتي:

- تقديم ضمانات عقارية او اوراق مالية مقبولة.
- اقصى فترة للائتمان المقدم الى المصرف هي 90 يوما.
- يشترط ان تقوم وزارة المالية بتقديم تعهد بالسداد في حال طلب المصرف قرض الملجأ الاخير.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر ائتمانية (تابع)

يظهر التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حال بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. يعطى التركيز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة.

ولتجنب مخاطر التركيز يقوم البنك المركزي العراقي بتنويع حجم التعامل مع البنوك الدولية من خلال الايداع والاستثمار مع مجموعة من البنوك الدولية كالاتي:

2013	2014	بملايين الدينانير العراقية
8,566,552	10,347,324	فرنسا
3,681,935	42,521	ايطاليا
4,387,646	4,163,109	انكلترا
6,918,721	6,120,397	هولندا
43,027,680	28,655,293	الولايات المتحدة الاميركية
5,712,744	7,900,901	بنك التسويات الدولي
8,347,751	8,347,830	بلدان اخرى
<u>80,643,029</u>	<u>65,577,375</u>	

القروض والتسليفات المنخفضة القيمة

ان القروض المنخفضة القيمة هي القروض والتسليفات التي يكون هناك احتمال ألا يكون بإمكان البنك تحصيل كافة المبالغ الأساسية والفوائد المستحقة وفقاً للبنود التعاقدية للقروض. يتم تجنب الفوائد على هذه القروض وتكوين المؤنات اللازمة في حال انخفاض قيمة الدين والاعتراف بالخسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لتقديرات الإدارة آخذين بعين الاعتبار الضمانات النقدية والعينية إن وجدت.

مخصصات خسائر القروض

يقوم البنك المركزي العراقي بالتخفيف من مخاطر الائتمان ايضا من خلال وضع مخصصات للقروض والارصدة المجمدة المشكوك في تحصيلها وبخاصة الارصدة مع المصارف المحلية والاجنبية التي تعاني من مشاكل في التحصيل وذلك بتخصيص 100% من قيمتها وقد بلغ حجم هذا المخصص 1,696,511 مليون دينار عراقي لعام 2014 (2013: 1,749,657 مليون دينار عراقي).

سياسة الحذف

يقوم البنك بحذف قرض أو استثمار في سندات دين وأي مخصصات لانخفاض القيمة عندما يحدد البنك أن القروض أو السندات غير قابلة للتحصيل. ويتم تحديد ذلك بعد الأخذ بالاعتبار المعلومات المتعلقة بحدوث تغييرات جذرية في الوضع المالي للمدين بحيث لا يستطيع دفع أي من التزاماته أو عندما تصبح عائدات الرهن غير كافية لتغطية مديونيته.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك المركزي على الوفاء بالتزاماته عندما يحين موعد استحقاقها. وتنشأ هذه المخاطر من الصعوبات التي تظهر عند بيع اوتسييل قدر كبير من الموجودات بسرعة وربما في ظل اوضاع السوق غير المواتية مما قد يؤدي الى خسائر وتحركات سلبية في اسعار هذه الموجودات، وبذلك فإن البنك المركزي العراقي يأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية لتجنب هذه المخاطر:

- ان تكون جهة اصدار الاوراق المالية ذات تصنيف AA- أو اعلى.
- مدى قابلية الاداة المالية للتسييل بسرعة وبدون خسارة عند الاستثمار بها.
- استحقاق الودائع لا يتجاوز ستة اشهر.
- حجم الاحتياطي المستثمر في الودائع لاجل لكل بنك يجب ان لا يتجاوز 10 مليار دولار.

(ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق بالتغيرات التي قد تنشأ في أسعار السوق مثل معدلات الفائدة، أسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر على إيرادات البنك أو على أدواته المالية. إنّ هدف إدارة مخاطر السوق يتمثل في إدارة وضبط أنظمة مخاطر السوق ضمن حدود مقبولة مع الحفاظ على فعالية مستوى مردود المخاطر.

مخاطر اسعار الصرف

تعرف مخاطر اسعار الصرف بانها مخاطر التحركات المعاكسة في اسعار العملات الاجنبية والتي تؤدي الى خفض قيمة الاحتياطيات الاجنبية. وللتخفيف من هذه المخاطر يعتمد البنك المركزي على مبدأ التنويع في مكونات عملات الاحتياطيات وكذلك على القاعدة المعيارية المستمدة من الممارسات العالمية في هذا المجال والتي تحدد الحد الأدنى والنقطة الوسطى والحد الأعلى لكل عملة في الاحتياطيات، كذلك يتم تحديد الوزن الترجيحي للعملات الرئيسية في الاقتصاد العالمي.

ويقوم قسم ادارة المخاطر ولجنة الاستثمار بمراجعة هذه المكونات والوزن الترجيحي لقياس الانحرافات عن القاعدة المعيارية للعملات واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة للعودة الى القاعدة المعيارية. وتكون محفظة الموجودات من اوزان العملات الترجيحية التالية:

الوزن الترجيحي	العملة
3.74	دينار عراقي
64.60	دولار امريكي
19.74	يورو
8.42	أخرى
3.50	حقوق السحب الخاصة

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2014

(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

(تابع) مخاطر اسعار الصرف (تابع)

إن تعرض البنك لمخاطر التقلب في أسعار العملات الأجنبية مبين في البيان التالي:

31 كانون الأول 2014					
بملايين الدينار العراقي					
المجموع	حقوق السحب الخاصة	أخرى	يورو	دولار	دينار عراقي
4,039,626	-	-	-	4,039,626	-
26,469,865	-	5,126,034	186,991	21,156,083	757
45,192,610	-	1,747,513	15,923,294	27,521,803	-
2,455,520	-	-	-	-	2,455,520
2,854,863	2,854,863	-	-	-	-
182,610	-	-	-	-	182,610
6,936	-	-	-	-	6,936
405,133	-	-	-	-	405,133
81,607,163	2,854,863	6,873,547	16,110,285	52,717,512	3,050,956
المطلوبات وحقوق الملكية					
39,883,686	-	-	-	-	39,883,686
853,399	-	-	-	-	853,399
31,679,751	-	-	-	5,524,481	26,155,270
39,909	-	-	-	-	39,909
3,753,163	3,753,163	-	-	-	-
2,004,003	-	-	134	866,939	1,136,930
127,057	-	-	-	-	127,057
3,266,195	-	-	-	-	3,266,195
81,607,163	3,753,163	-	134	6,391,420	71,462,446
-	(898,300)	6,873,547	16,110,151	46,326,092	(68,411,490)
الصافي					

31 كانون الأول 2013					
بملايين الدينار العراقي					
المجموع	حقوق السحب الخاصة	أخرى	يورو	دولار	دينار عراقي
1,903,205	-	-	-	1,903,205	-
34,894,608	-	7,430,455	534,597	26,907,123	22,433
51,093,138	-	-	18,333,690	32,759,448	-
2,755,519	-	-	-	-	2,755,519
3,944,023	3,944,023	-	-	-	-
144,191	-	-	-	-	144,191
420,666	-	-	-	-	420,666
95,155,350	3,944,023	7,430,455	18,868,287	61,569,776	3,342,809
المطلوبات وحقوق الملكية					
40,630,036	-	-	-	-	40,630,036
943,166	-	-	-	-	943,166
42,210,246	-	-	-	5,520,742	36,689,504
18,375	-	-	-	-	18,375
3,825,566	3,825,566	-	-	-	-
2,020,541	-	-	26	109,284	1,911,231
44,862	-	-	-	-	44,862
5,462,558	-	-	-	-	5,462,558
95,155,350	3,825,566	-	26	5,630,026	85,699,732
-	118,457	7,430,455	18,868,261	55,939,750	(82,356,923)
الصافي					

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2014

(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة

إن الهدف الأساسي لإدارة مخاطر سعر الفائدة هو وضع حد للتأثيرات المعاكسة المحتملة من تحركات سعر الفائدة على صافي إيرادات الفائدة والتقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية بسبب التغيرات في السعر السوقي لمعدلات الفوائد. (إن الخطر الأساسي الذي تواجهه المحافظ لغير عرض التجارة هو التعرض لخطر خسارة ناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو في القيم العادلة للأدوات المالية، وذلك بسبب تغير في سوق معدل الفوائد). يتم إدارة مخاطر الفائدة أساساً من خلال رصد فجوات معدل الفائدة ومن خلال التحرك ضمن حدود موافق عليها مسبقاً عند إعادة التسعير.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2014

(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

إن فجوة أسعار الفوائد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 هي كما يلي:

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر واحد	بملايين الديناري العراقي
							الموجودات
4,039,626	4,039,626	-	-	-	-	-	احتياطي الذهب
10,039,356	6,085,100	-	-	-	-	3,954,256	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
16,430,509	-	-	-	-	-	16,430,509	أرصدة لدى البنوك
45,192,610	-	31,078,556	-	14,114,054	-	-	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
2,455,520	-	2,055,520	200,000	100,000	100,000	-	مستحقات من وزارة المالية
2,854,863	-	2,854,863	-	-	-	-	استثمارات العملات الاجنبية لدى صندوق النقد الدولي
182,610	182,610	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
6,936	6,936	-	-	-	-	-	موجودات غير مادية
405,133	405,133	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
81,607,163	10,719,405	35,988,939	200,000	14,214,054	100,000	20,384,765	مجموع الموجودات
							المطلوبات
39,883,686	39,883,686	-	-	-	-	-	النقد المصدر للتداول
853,399	-	-	-	-	853,399	-	سندات الخزينة المصدرة
31,679,751	31,297,251	-	-	-	-	382,500	ودائع البنوك المحلية والحكومية
39,909	39,909	-	-	-	-	-	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,753,163	1,921,904	-	-	-	1,831,259	-	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
2,004,003	2,004,003	-	-	-	-	-	أرصدة مؤسسات حكومية
127,057	127,057	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
78,340,968	75,273,810	-	-	-	2,684,658	382,500	مجموع المطلوبات
3,266,195	3,266,195	-	-	-	-	-	حقوق الملكية
81,607,163	78,540,005	-	-	-	2,684,658	382,500	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	(67,820,600)	35,988,939	200,000	14,214,054	(2,584,658)	20,002,265	فرق حساسية عناصر قائمة المركز المالي
-	-	67,820,600	31,831,661	31,631,661	17,417,607	20,002,265	فرق الحساسية التراكمي

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2014

(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

إن فجوة أسعار الفوائد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 هي كما يلي:

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر واحد	بملايين الدينار العراقية الموجودات
1,903,205	1,903,205	-	-	-	-	-	احتياطي الذهب
20,835,296	5,344,717	-	-	-	-	15,490,579	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
14,059,312	-	-	-	-	-	14,059,312	أرصدة لدى البنوك
51,093,138	-	21,133,537	-	29,959,601	-	-	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
2,755,519	-	2,355,519	200,000	100,000	100,000	-	مستحقات من وزارة المالية
3,944,023	-	3,944,023	-	-	-	-	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
144,191	144,191	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
420,666	420,666	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
95,155,350	7,812,779	27,433,079	200,000	30,059,601	100,000	29,549,891	مجموع الموجودات
							المطلوبات
40,630,036	40,630,036	-	-	-	-	-	النقد المصدر للتداول
943,166	-	-	-	-	943,166	-	سندات الخزينة المصدرة
42,210,246	39,076,066	-	-	-	-	3,134,180	ودائع البنوك المحلية والحكومية
18,375	18,375	-	-	-	-	-	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,825,566	2,042,391	-	-	-	1,783,175	-	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
2,020,541	2,020,541	-	-	-	-	-	أرصدة مؤسسات حكومية
44,862	44,862	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
89,692,792	83,832,271	-	-	-	2,726,341	3,134,180	مجموع المطلوبات
5,462,558	5,462,558	-	-	-	-	-	حقوق الملكية
95,155,350	89,294,829	-	-	-	2,726,341	3,134,180	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	(81,482,050)	27,433,079	200,000	30,059,601	(2,626,341)	26,415,711	فرق حسابية عناصر قائمة المركز المالي
-	-	81,482,050	54,048,971	53,848,971	23,789,370	26,415,711	فرق الحسابية التراكمي

(6) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية بالتطابق مع المعايير الدولية للتقارير المالية إجراء تقديرات وتخمينات وافتراضات من قبل الإدارة والتي يمكن أن تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للموجودات والمطلوبات والإيرادات والأعباء. يمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها بصورة مستمرة. يتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في السنوات اللاحقة. إن إدارة البنك مسؤولة عن تطوير، اختيار، توييب، وتطبيق التقديرات والسياسات المحاسبية للبنك. تكمل هذه الايضاحات تفسير ادارة المخاطر المالية (راجع ايضاح رقم 5).

مخصصات الانخفاض في قيمة الأدوات المالية

يتم تقييم خسائر قيمة الموجودات المدرجة بسعر التكلفة المطفأة كما هو موضح في السياسة المحاسبية رقم 4 (ج).

إن مخصصات انخفاض القيمة الفردي تعود بشكل أساسي للأصول التي تم تقييمها بشكل منفرد بناء على تقديرات الإدارة للقيمة القابلة للاسترداد المتوقع قبضها. وفي تخمين هذه القيم، تقوم إدارة البنك بتشكيل أحكام حول الوضع المالي للطرف المدين وتحديد صافي القيمة المحققة للضمانات المرتبطة بها. تقيم الموجودات المنخفضة القيمة حسب أهليتها وتقديرات التدفقات النقدية القابلة للاسترداد التابعة لها.

(7) القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأصول والمطلوبات المالية المتداولة في الأسواق المالية الناشطة يركز على سعر السوق المنسوب إليه أو سعر البيع. أما سائر الأدوات المالية الأخرى يستخدم البنك تقنيات التقييم لتحديد القيمة العادلة.

بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير منتظم ويكون لها سعر غير مبين، تكون القيمة العادلة أقل موضوعية وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام اعتماداً على السيولة، تركيز المخاطر، عوامل السوق الغير محددة والتي لا يمكن تقديرها، افتراضات التسعير وغيرها من المخاطر التي تؤثر على ادوات محددة.

(أ) نماذج التقييم

يقوم البنك بقياس القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو مبين أدناه والذي يعكس المداخلات الهامة المستخدمة للوصول إلى القياس في تقييم القيمة العادلة:

المستوى 1: استخدام أسعار السوق المدرجة (من غير تعديل) في سوق نشط لأدوات مطابقة.

المستوى 2: استخدام أسعار غير تلك المدرجة ضمن المستوى رقم 1 والتي تكون ملحوظة، إما مباشرة (أي الأسعار) أو غير مباشرة (أي المشتقة من الأسعار). تشمل هذه الفئة أدوات مقيمة باستخدام: أسعار السوق المدرجة في سوق نشط لأدوات مشابهة؛ أسعار السوق المدرجة لأدوات مماثلة أو مشابهة في أسواق تعتبر أقل من نشطة؛ أو استخدام أساليب تقييم أخرى عندما تكون جميع المداخلات الهامة ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر في بيانات السوق.

المستوى 3: أساليب التقييم باستخدام مداخلات هامة غير قابلة للرصد. وتشمل هذه الفئة جميع الأدوات التي يستخدم فيها أساليب تقييم لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها وتكون المداخلات غير القابلة للرصد، لها تأثير كبير على تقييم الأداة. وتشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها على أساس أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تتطلب تعديلات هامة للمداخلات غير القابلة للرصد أو افتراضات لتعكس الفروق بين الأدوات.

تتضمن تقنيات التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة مع أدوات مماثلة موجود لها أسعار سوق ممكن ملاحظتها.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(7) القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

(أ) نماذج التقييم (تابع)

تشمل المداخلات والافتراضات التي تستخدم في تقنيات التقييم معدلات فائدة خالية من المخاطر ومسعرة، أو سندات وأسعار أسهم ومعدل صرف العملات الأجنبية. إن الهدف من تقنيات التقييم هو الوصول الى القيمة العادلة التي تعكس السعر الذي يمكن تحصيله في بيع اصل أو الذي يمكن دفعه في تحويل التزام في معاملة منظمة بين البائع والشاري في السوق وذلك بتاريخ القياس .

يستخدم البنك نماذج تقييم معروفة ومعتمدة لتحديد القيمة العادلة لأدوات مالية مماثلة وأدوات غير معقدة مثل معدل الفائدة ومقايضة العملات التي تستخدم فقط بيانات السوق كما تتطلب تخمينات وأحكام إدارية محدودة. تكون الأسعار الملحوظة ونماذج المعلومات عادة متوفرة في سوق للديون المدرجة والأسهم الإستثمارية. إن توفر أسعار السوق ونماذج المعلومات يخفف من الحاجة لتخمينات وأحكام الإدارة وكذلك يخفف من الشك المرفق بتحديد القيم العادلة. إن توفر أسعار السوق ونماذج المعلومات يتفاوت اعتماداً على المنتج والسوق والتعرض لتغييرات أخرى استناداً لأحداث محدّدة وحالات عامّة في الأسواق المالية.

(ب) الأدوات المالية المقاسة بغير القيمة العادلة

فيما يلي تحليل للأدوات المالية المقاسة بغير القيمة العادلة بناءً على مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

بملايين الدينير العراقية	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	إجمالي القيمة العادلة	إجمالي القيمة الدفترية	إيضاح
				31 كانون الأول 2014		
	-	10,039,356	-	10,039,356	10,039,356	9 نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
	-	16,430,509	-	16,430,509	16,430,509	10 أرصدة لدى البنوك
	45,370,737	-	-	45,370,737	45,192,610	11 استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
	-	2,455,520	-	2,455,520	2,455,520	12 مستحقات من وزارة المالية
	-	2,854,863	-	2,854,863	2,854,863	13 استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
	45,370,737	31,780,248	-	77,150,985	76,972,858	
				المطلوبات		
	-	39,883,686	-	39,883,686	39,883,686	15 النقد المصدر للتداول
	-	853,399	-	853,399	853,399	16 سندات الخزينة المصدر
	-	31,679,751	-	31,679,751	31,679,751	18 ودائع البنوك المحلية والحكومية
	-	39,909	-	39,909	39,909	19 مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
	-	3,753,163	-	3,753,163	3,753,163	20 مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
	-	2,004,003	-	2,004,003	2,004,003	21 أرصدة مؤسسات حكومية
	-	78,213,911	-	78,213,911	78,213,911	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

31 كانون الأول 2013

بملايين الدينير العراقية	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	إجمالي القيمة العادلة	إجمالي القيمة الدفترية	إيضاح
				31 كانون الأول 2013		
	-	20,835,296	-	20,835,296	20,835,296	9 نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
	-	14,059,312	-	14,059,312	14,059,312	10 أرصدة لدى البنوك
	51,337,825	-	-	51,337,825	51,093,138	11 استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
	-	2,755,519	-	2,755,519	2,755,519	12 مستحقات من وزارة المالية
	-	3,944,023	-	3,944,023	3,944,023	13 استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
	51,337,825	41,594,150	-	92,931,975	92,687,288	
				المطلوبات		
	-	40,630,036	-	40,630,036	40,630,036	15 النقد المصدر للتداول
	-	943,166	-	943,166	943,166	16 سندات الخزينة المصدر
	-	42,210,246	-	42,210,246	42,210,246	18 ودائع البنوك المحلية والحكومية
	-	18,375	-	18,375	18,375	19 مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
	-	3,825,566	-	3,825,566	3,825,566	20 مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
	-	2,020,541	-	2,020,541	2,020,541	21 أرصدة مؤسسات حكومية
	-	89,647,930	-	89,647,930	89,647,930	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(8) احتياطي الذهب

بملايين الدينار العراقية

2013	2014
192,491	192,131
1,709,234	3,846,018
1,480	1,477
<u>1,903,205</u>	<u>4,039,626</u>

احتياطي الذهب في خزانة البنك المركزي
احتياطي الذهب في الخارج
مسكوكات وسبائك ذهبية في خزانة البنك المركزي

خلال العام 2014، قام البنك المركزي العراقي بشراء 1,530,915 اونصة بقيمة 2,003,848,199 دولار أميركي من بنك فرنسا وبنك التسويات الدولي بازل ما يعادل 2,336,487 مليون دينار عراقي.

(9) نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

بملايين الدينار العراقية

2013	2014
5,344,717	6,183,518
–	(98,418)
(83,127)	(10,347)
10,351,359	1,143,837
1,183	1,181
303,171	208
548	4
553	461
4,387,646	2,232,637
529,246	–
–	586,275
<u>20,835,296</u>	<u>10,039,356</u>

نقد في الصندوق
مخصصات خسائر النقد في الصندوق لدى فرع الموصل
حساب جاري لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك *
حساب ودائع لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
حساب جاري لدى بنك الإمارات العربية المتحدة المركزي
حساب جاري لدى بنك فرنسا
حساب جاري لدى بنك إيطاليا
حساب جاري لدى بنك هولندا
حساب ودائع لدى بنك انكلترا
حساب ودائع لدى بنك إيطاليا
حساب ودائع لدى بنك فرنسا

* يتضمن هذا البند مبلغ مدين بقيمة 1,178 مليون دينار عراقي يمثل حساب (Iraq 2) والذي يعود لوزارة المالية لدى الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(10) أرصدة لدى البنوك

2013	2014	إيضاح	بملايين الدينار العراقية
22,433	757		أرصدة لدى بنوك محلية
6,765	5,959	28	أرصدة لدى بنوك حكومية
11,456	196,423		حسابات جارية لدى بنوك أجنبية
14,025,423	16,233,329		ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية
1,742,892	1,690,552		ودائع مجمدة متقدمة لدى بنوك أجنبية
15,808,969	18,127,020		
(6,765)	(5,959)	28	مخصص تدني الأرصدة لدى بنوك حكومية
(1,742,892)	(1,690,552)		مخصص خسائر تدني الأرصدة لدى بنوك أجنبية
14,059,312	16,430,509		

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1483 لسنة 2003 والذي يلزم جميع الدول الأعضاء التي يوجد لديها أموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية الخاصة لدى الحكومة العراقية السابقة أو الخاصة بهيئاتها أو مؤسساتها أو وكالاتها الحكومية الواقعة خارج العراق كما في 22 أيار 2003 بأن تقوم بتجميد هذه الأموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية وأن تحولها فوراً إلى صندوق التنمية للعراق، ما لم تكن هذه الأرصدة أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية نفسها موضوعاً لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي.

ان بعض البنوك لم تحول الارصدة الى حساب صندوق تنمية العراق، والارصدة في البنوك الاميركية حولت الى الخزنة الاميركية والمراسلات مستمرة مع هذه البنوك لغرض اجراء التسوية لهذه الارصدة في السجلات.

نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية لم يقم البنك المركزي بإعداد كشوفات التسوية الخاصة ببعض الودائع المجمدة والمتقدمة لدى البنوك الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2014.

(11) استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

2013	2014	بملايين الدينار العراقية
32,764,600	27,535,561	بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
(5,152)	(13,758)	صافي خصم غير مطفاً
32,759,448	27,521,803	
8,263,381	9,760,841	بنك فرنسا - حوالات وسندات
3,152,141	42,517	بنك إيطاليا - سندات
6,918,168	6,119,936	بنك هولندا - سندات
-	1,747,513	بنك انكلترا - سندات
51,093,138	45,192,610	

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(12) مستحقات من وزارة المالية

بملايين الدينانير العراقية

أرصدة لدى وزارة المالية

2013	2014	إيضاح
2,755,519	2,455,520	28

تم توقيع اتفاقية إعادة جدولة بين البنك المركزي ووزارة المالية بتاريخ 21 شباط 2006 لسداد رصيد مستحق بمبلغ 5,393,890 مليون دينار عراقي للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2005. يتم سداد المبلغ على 30 قسط ربع سنوي متساوي بقيمة 179,796 مليون دينار عراقي لكل قسط وبفائدة سنوية مقدارها 5٪ على الرصيد القائم، استحق القسط الأول بتاريخ 31 آذار 2006.

يتم تمويل الأقساط من قبل وزارة المالية من خلال إصدار سندات خزينة مدتها سنة كل ثلاثة أشهر وتحمل فائدة سنوية بنسبة 5٪ والتي يمكن للبنك المركزي بيعها للبنوك المحلية من خلال المزادات.

لم تسدد وزارة المالية قيمة الأقساط البالغة 719,154 مليون دينار عراقي إلى البنك المركزي العراقي التي تخص سنة 2008 والتي يجب دفعها خلال عام 2009. في 24 كانون الأول 2009، اتفق البنك المركزي العراقي ووزارة المالية على إعادة جدولة الرصيد المتبقي البالغ 3,955,519 مليون دينار عراقي. يتم سداد المبلغ على شكل أقساط ربع سنوية متساوية بقيمة 100,000 مليون دينار عراقي يستحق القسط الأول في آذار 2011. خلال الأعوام 2011، 2012، 2013 و 2014 تم دفع 15 قسط مجموعه 1,500,000 مليون دينار عراقي.

(13) استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي

بملايين الدينانير العراقية

2013	2014	2013	2014
حقوق السحب الخاصة بمليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة بمليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة بمليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة بمليون دينار عراقي
2,133,939	1,184,000,000	2,007,578	1,184,000,000
1,810,084	1,008,044,121	847,285	501,556,013
3,944,023	2,192,044,121	2,854,863	1,685,556,013

حصة الاشتراك لدى
صندوق النقد الدولي
حقوق السحب الخاصة
لدى صندوق النقد الدولي

(14) موجودات أخرى

بملايين الدينانير العراقية

فوائد مستحقة

قروض الموظفين

مخصص خسائر على قروض الموظفين

أخرى

2013	2014
337,695	325,819
82,863	80,091
–	(1,000)
108	223
420,666	405,133

(15) النقد المصدر للتداول

بملايين الدينانير العراقية

العملة الورقية

2013	2014
40,630,036	39,883,686

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(15) النقد المصدر للتداول (تابع)

يتضمن رصيد العملة المصدر للتداول مبلغ 587,669 مليون دينار عراقي كان موجوداً في خزائن البنك المركزي لدى فرع الموصل والذي اعتبر مصدر للتداول بناءً على موافقة مجلس الادارة بتاريخ 16 شباط 2015.

(16) سندات الخزينة المصدرة

2013	2014
949,080	859,290
(5,914)	(5,891)
943,166	853,399

بملايين الدنانير العراقية

القيمة الاسمية

خصم غير مطفاً

يتم بيع سندات الخزينة للبنوك المحلية من خلال المزاد بسعر فائدة يتراوح ما بين 3.8% و 8.9% (2013): سعر الفائدة يتراوح ما بين 3.8% و 8.9% وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي.

يتم إصدار سندات الخزينة بفترات استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر. قام البنك المركزي خلال عام 2014 بإصدار سندات خزينة بمبلغ 3,481,840 مليون دينار عراقي (2013: 3,307,130 مليون دينار عراقي). إن الغرض من إصدار سندات الخزينة هو التحكم بالسيولة في السوق.

(17) الممتلكات والمعدات

بملايين الدنانير العراقية						التكلفة	الرصيد في 1 كانون الثاني 2013
أراضي	مباني	ومعدات	وسائل نقل	أبنية قيد الإنشاء	المجموع		
75,993	2,771	22,273	4,242	24,218	129,497	الرصيد في 1 كانون الثاني 2013	
-	50	903	12	25,442	26,407	إضافات	
75,993	2,821	23,176	4,254	49,660	155,904	الرصيد في 31 كانون الأول 2013	
75,993	2,821	23,176	4,254	49,660	155,904	الرصيد في 1 كانون الثاني 2014	
-	-	8,781	1,257	32,396	42,434	إضافات	
-	-	(261)	(225)	-	(486)	استبعادات	
75,993	2,821	31,696	5,286	82,056	197,852	الرصيد في 31 كانون الأول 2014	
الاستهلاكات						الرصيد في 1 كانون الثاني 2013	الرصيد في 31 كانون الأول 2013
أراضي	مباني	ومعدات	وسائل نقل	أبنية قيد الإنشاء	المجموع		
-	(671)	(5,842)	(3,238)	-	(9,751)	الرصيد في 1 كانون الثاني 2013	
-	(141)	(1,256)	(565)	-	(1,962)	أضافة استهلاكات لعام 2013	
-	(812)	(7,098)	(3,803)	-	(11,713)	الرصيد في 31 كانون الأول 2013	
-	(812)	(7,098)	(3,803)	-	(11,713)	الرصيد في 1 كانون الثاني 2014	
-	(140)	(3,800)	(75)	-	(4,015)	أضافة استهلاكات لعام 2014	
-	-	261	225	-	486	استبعادات	
-	(952)	(10,637)	(3,653)	-	(15,242)	الرصيد في 31 كانون الأول 2014	
القيمة الدفترية الصافية						كما في 1 كانون الثاني 2013	كما في 1 كانون الثاني 2014
أراضي	مباني	ومعدات	وسائل نقل	أبنية قيد الإنشاء	المجموع		
75,993	2,100	16,431	1,004	24,218	119,746	كما في 1 كانون الثاني 2013	
75,993	2,009	16,078	451	49,660	144,191	كما في 1 كانون الثاني 2014	
75,993	1,869	21,059	1,633	82,056	182,610	كما في 31 كانون الأول 2014	

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2014

(18) ودائع البنوك المحلية والحكومية

2013	2014	بملايين الدينانير العراقية
39,052,435	31,273,620	حسابات جارية*
3,134,180	382,500	ودائع لأجل
23,631	23,631	أخرى
42,210,246	31,679,751	

وفقاً لتعليمات البنك المركزي يجب على جميع البنوك العاملة في العراق ايداع احتياطي قانوني ما نسبته 15% من مجموع ودايع العملاء لديها بالدينار العراقي و15% من مجموع ودايع العملاء لديها بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي. لا تستحق على حسابات الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي أية فوائد.

تتضمن ودايع البنوك المحلية كما في 31 كانون الأول 2014 رصيذا للاحتياطي القانوني بالدينار العراقي بمبلغ 8,591,104 مليون دينار عراقي (2013: 5,454,147 مليون دينار عراقي) تضمن كذلك أرصدة بالدولار الأميركي بمبلغ 1,692,556,304 دولار أميركي ما يعادل 1,973,521 مليون دينار عراقي (2013: أرصدة بالدولار الأميركي بمبلغ 1,214,908,484 دولار أميركي ما يعادل 1,416,583 مليون دينار عراقي).

* تتضمن الحسابات الجارية حساب جاري مدين لمصرف الوركاء بمبلغ 16,707 مليون دينار عراقي تم مقاصته مع الحساب الجاري الدائن لمصرف الوركاء.

(19) مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية

2013	2014	بملايين الدينانير العراقية
9	9	أرصدة الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية
13,839	35,443	حسابات جارية مدينة
4,527	4,457	أرصدة منظمات دولية
18,375	39,909	

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2014

(20) مستحقات الى صندوق النقد الدولي

بملايين الدنانير العراقية

2013		2014		
مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	
2,037,146	1,134,495,508	1,916,517	1,134,495,508	تخصيصات حقوق السحب الخاصة
1,783,175	1,014,329,000	1,831,259	1,014,329,000	ضمانات صندوق النقد الدولي
				العملة المحتفظ بها:
5,223	2,971,000	5,364	2,971,000	حساب صندوق النقد الدولي رقم (1) ويشمل تعديلات تقييم العملة
22	12,580	23	12,580	حساب صندوق النقد الدولي رقم (2) ويشمل تعديلات تقييم العملة
3,825,566	2,151,808,088	3,753,163	2,151,808,088	

تمثل حقوق السحب الخاصة والبالغة 1,134,495,508 حقوق سحب خاصة لجمهورية العراق لدى صندوق النقد الدولي. يتم توزيع حقوق السحب الخاصة بناءً على مساهمة الدول الأعضاء في دائرة حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي في تاريخ التوزيع.

(21) أرصدة مؤسسات حكومية

بملايين الدنانير العراقية

2013	2014	إيضاح
1,042,718	1,034,304	
962,519	940,480	
15,304	29,219	
2,020,541	2,004,003	28

مستحقات الى وزارة المالية
أرصدة مؤسسات حكومية أخرى
أرصدة فرعي السلطانية وأربيل

(22) مطلوبات أخرى

بملايين الدنانير العراقية

2013	2014	
9,883	10,520	فوائد مستحقة غير مدفوعة
8,905	10,883	ذمم دائنة
(1,029)	(1,991)	الأرصدة المعلقة**
6	71,726	حسابات موقوفة مع فرعي البصرة والموصل*
27,097	35,919	أخرى
44,862	127,057	

* يمثل هذا البند صكوك معلقة مع فرعي البصرة والموصل لصالح الخزينة. تم تسوية هذه الصكوك قبل تاريخ اصدار هذه البيانات المالية.

** تمثل الارصدة المعلقة مطلوبات لم تتم تسويتها كما في 31 كانون الأول 2014. لم يتم تحديد أثر تسوية هذه الأرصدة على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2014.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(23) حقوق الملكية

2013	2014
100,000	100,000
2,069,144	4,358,758
517,286	1,089,690
(85,890)	(285,956)
2,862,018	(1,996,297)
<u>5,462,558</u>	<u>3,266,195</u>

بملايين الدنانير العراقية

رأس المال (أ)

احتياطي عام (ب)

احتياطي طوارئ (ب)

إعادة تقييم احتياطي الذهب (ج)

(الخسائر) الأرباح المدورة (د)

(أ) رأس المال

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004، يتكون رأس المال المصرح به للبنك المركزي 100,000 مليون دينار عراقي يدفع بالكامل من قبل جمهورية العراق مقابل 100% من أسهم البنك المركزي. تملك جمهورية العراق حصرياً أسهم البنك المركزي ولا يمكن تحويل ملكيتها أو رهنها. لا يتم توزيع أية أرباح مقابل هذه الأسهم.

(ب) احتياطي عام وطوارئ

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 يجب على البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطي عام واحتياطي للأرباح غير المتحققة تكون مناسبة بموجب معايير المحاسبة الدولية المعمول بها.

(ج) إعادة تقييم احتياطي الذهب

بملايين الدنانير العراقية

إعادة تقييم احتياطي الذهب في بداية السنة

(الخسائر) الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم احتياطي

الذهب

إعادة تقييم احتياطي الذهب في نهاية السنة

2013	2014
446,794	(85,890)
(532,684)	(200,066)
<u>(85,890)</u>	<u>(285,956)</u>

(د) الأرباح المدورة

يحدد البنك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية صافي أرباحه المتاحة للتوزيع أو صافي خسائره. في حال تحمل البنك صافي خسائر التشغيل عن أية سنة مالية، تُحمل الخسارة أولاً على الاحتياطي العام وبالتالي على رأس المال. خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء أية سنة مالية، يقوم مجلس إدارة البنك بتوزيع صافي الأرباح على الشكل التالي:

- 80% من صافي الأرباح المتاحة للتوزيع الى حساب الاحتياطي العام للبنك المركزي العراقي حتى تصل قيمة المبلغ في هذا الحساب ما يساوي 10% من إجمالي أصول البنك المركزي العراقي.
 - يُحول ما تبقى من صافي الأرباح المتاحة للتوزيع الى حساب احتياطي طوارئ.
- في 5 تشرين الأول 2013 قرر مجلس ادارة البنك المركزي العراقي تحويل الارباح المدورة التابعة لعام 2012 والتي تبلغ قيمتها 1,993,291 مليون دينار عراقي الى حسابات الاحتياطي العام واحتياطي الطوارئ.

في 14 ايلول 2014 قرر مجلس ادارة البنك المركزي العراقي تحويل الارباح المدورة التابعة لعام 2013 والتي تبلغ قيمتها 2,862,018 مليون دينار عراقي الى حسابات الاحتياطي العام واحتياطي الطوارئ.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2014

		(24) إيرادات الفوائد		
		بملايين الديناتير العراقية		
2013	2014	إيضاح		
218,687	144,070			حوالات الخزينة والسندات
53,106	49,920			الأرصدة لدى البنوك
150,228	130,228	28		أرصدة لدى وزارة المالية
4,385	2,660			الودائع لليلة واحدة
17,495	2,612			أخرى
443,901	329,490			

		(25) أعباء الفوائد		
		بملايين الديناتير العراقية		
2013	2014	إيضاح		
130,814	26,798	28		ودائع البنوك المحلية والحكومية
39,676	40,300			سندات الخزينة المصدرة
23,467	3,824			أخرى
193,957	70,922			

		(26) صافي إيرادات الرسوم والعمولات		
		بملايين الديناتير العراقية		
2013	2014			
1,468,447	1,238,765			إيرادات الرسوم والعمولات
(2,093)	(2,473)			أعباء الرسوم والعمولات
1,466,354	1,236,292			

تتضمن إيرادات العمولات لعام 2014 عمولات بقيمة 113,119 مليون دينار (2013: 734,580 مليون دينار عراقي) ناتجة عن أوامر التحويل الصادرة عن وزارة المالية من حساب صندوق التنمية للعراق إلى حسابها الجاري في البنك المركزي (إيضاح رقم 28). يقوم البنك المركزي العراقي بشراء الدولار الأمريكي من وزارة المالية مقابل عمولة تبلغ 0.1% من سعر الصرف المستخدم لتحويل المبلغ المطلوب إلى الدينار العراقي.

		(27) النقد وشبه النقد		
		بملايين الديناتير العراقية		
2013	2014			
20,835,296	10,039,356			نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
11,456	196,423			حسابات جارية لدى بنوك أجنبية
22,433	757			أرصدة لدى بنوك محلية
14,025,423	16,233,329			ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية
34,894,608	26,469,865			

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(28) المعاملات مع أطراف ذات علاقة

إن البنك المركزي هو مؤسسة حكومية لها معاملات مع بنوك حكومية والوزارات ومؤسسات حكومية أخرى ضمن أعمالها الاعتيادية وبأسعار الفائدة والعمولة التجارية. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في الميزانية العمومية وبيان الدخل هي كما يلي:

2013	2014	إيضاح	بملايين الدينار العراقية (أ) الموجودات
2,755,519	2,455,520	12	مستحقات من وزارة المالية
6,765	5,959	10	مستحقات من بنوك حكومية
(6,765)	(5,959)	10	مخصص تدني الأرصدة لدى بنوك حكومية
<u>2,755,519</u>	<u>2,455,520</u>		
			(ب) المطلوبات
36,353,886	11,447,033	18	ودائع البنوك الحكومية
2,020,541	2,004,003	21	أرصدة مؤسسات حكومية
<u>38,374,427</u>	<u>13,451,036</u>		
			(ج) عمليات مع اطراف ذات علاقة
150,228	130,228	24	إيرادات فوائد من وزارة المالية
68,455	18,159	25	مصروف فائدة على إيداعات البنوك الحكومية
734,580	113,119	26	إيرادات الرسوم والعمولات من وزارة المالية

(29) حسابات مدارة بالنيابة عن وزارة المالية

يحتفظ البنك بالحسابات الخاصة بصندوق تنمية العراق خارج الميزانية وان أرصدة أصول صندوق تنمية العراق كانت تزيد على أرصدة المطلوبات المقابلة لها بمبلغ 4,622,657 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013. وكان قد تم احتساب مخصص لهذا الفرق وبقي ذات الفرق كما في 31 كانون الأول 2014. وقد قرر مجلس ادارة البنك المركزي في شهر كانون الثاني من عام 2015 الغاء هذا الفرق وبالتالي تم الغاء التخصيصات التابعة له من سجلات البنك المركزي.

بتاريخ 31 أيار 2014 تم رفع الحصانة على حساب صندوق تنمية العراق وتقرر نقل رصيده الى حسابنا لدى الفدرال رزرف واتخذت الاجراءات لفتح حساب ثاني لدى الفدرال تودع به مبالغ شحنات النفط والمبالغ المسترجعة والأرصدة المجمدة باسم (Iraq 2) وبذات الوقت تم فتح حساب مقابل جاري لوزارة المالية تقيد فيه المبالغ المودعة في هذا الحساب.

(30) ارتباطات والتزامات محتملة

هنالك دعاوى قضائية في دول مختلفة ضد البنك المركزي لمطالبته بسداد ديون متقدمة على البنك المركزي والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى بمبلغ 1,354,505 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2014 (2013: 1,317,881 مليون دينار).

قد تتعلق بعض هذه القضايا بديون قد تمت تسويتها من خلال مشروع تسوية الديون الخارجية للعراق. حتى تاريخ إعداد هذه البيانات المالية، لا توجد معلومات كافية تتعلق بالأرصدة التي تمت تسويتها أو سددت أو أعفيت كما في 31 كانون الأول 2014 أو الأرصدة التي سوف تتم تسويتها أو سدادها بعد نهاية السنة.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(30) ارتباطات والتزامات محتملة (تابع)

نظراً لعدم توفر معلومات كافية، فإن النتيجة النهائية لهذه القضايا وتأثيرها على البيانات المالية للبنك المركزي غير مؤكد، ولم يتمكن البنك المركزي من احتساب قيمتها أو إثبات مخصص لها كما في 31 كانون الأول 2014.

(31) خارج الميزانية

ان البنك المركزي العراقي لكونه يتولى كافة الأمور المصرفية لوزارة المالية والوكيل المالي للحكومة العراقية كما هو منصوص عليه في قانون البنك المركزي العراقي (المادة 4 بند 1 - د)، لديه أوراق قبض خارج الميزانية بقيمة 1,321,731 مليون دينار عراقي (2013: 1,685,025 مليون دينار عراقي) التي تمثل دين صندوق النقد الدولي الى العراق لدعم الموازنة العراقية وبالتالي تكون بتصرف وزارة المالية.

(32) موجودات والمطلوبات المالية

يبين الجدول أدناه القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للبنك:

31 كانون الأول 2014				
محتفظ بها حتى الاستحقاق	القروض والذمم المدينة	اخرى بالكلفة المطفاة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
<i>بملايين الدينار العراقي</i>				
–	10,039,356	–	10,039,356	10,039,356
–	16,430,509	–	16,430,509	16,430,509
45,192,610	–	–	45,192,610	45,370,737
–	2,455,520	–	2,455,520	2,455,520
–	2,854,863	–	2,854,863	2,854,863
–	405,133	–	405,133	405,133
–	32,185,381	–	77,377,991	77,556,118
–	–	39,883,686	39,883,686	39,883,686
–	–	853,399	853,399	853,399
–	–	31,679,751	31,679,751	31,679,751
–	–	39,909	39,909	39,909
–	–	3,753,163	3,753,163	3,753,163
–	–	2,004,003	2,004,003	2,004,003
–	–	127,057	127,057	127,057
–	–	78,340,968	78,340,968	78,340,968
<i>بملايين الدينار العراقي</i>				
–	20,835,296	–	20,835,296	20,835,296
–	14,059,312	–	14,059,312	14,059,312
51,093,138	–	–	51,093,138	51,337,825
–	2,755,519	–	2,755,519	2,755,519
–	3,944,023	–	3,944,023	3,944,023
–	420,666	–	420,666	420,666
–	42,014,816	–	93,107,954	93,352,641
–	–	40,630,036	40,630,036	40,630,036
–	–	943,166	943,166	943,166
–	–	42,210,246	42,210,246	42,210,246
–	–	18,375	18,375	18,375
–	–	3,825,566	3,825,566	3,825,566
–	–	2,020,541	2,020,541	2,020,541
–	–	44,862	44,862	44,862
–	–	89,692,792	89,692,792	89,692,792